

## اقتصاد

## يعطي الحق بشراء المشتقات اللازمة للسوق المحلية حسب الحاجة ودون التزام للمرة الأولى.. «النفط» تعلن عن مزايدة خارجية لاستثمار الطاقة الفائضة في مصفاتي حمص وبانياس

وائل الدغلي

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن مزايدة خارجية للمرة الأولى لاستثمار الطاقة التكريرية الفائضة في مصفاتي حمص وبانياس في ظل عدم توافر كميات كافية من النفط الخام السوري لتكريره في المصفاتين. وبحسب الإعلان الصادر عن المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية الذي اطلعت عليه «الوطن»، فإن كمية النفط الخام الممكن تكريرها في المصفاتين تصل إلى ٣,٣ ملايين برميل شهرياً منها ١,٨ مليون برميل في مصفاة بانياس و١,٥ مليون برميل في مصفاة حمص، مع احتمال وجود تفاوت بنسبة ١٠٪ زيادة أو نقصان. وتمتد فترة العقد لسنة كاملة تبدأ من تاريخ أمر المباشرة ويمكن تجديدها لفترة زمنية أخرى باتفاق الطرفين. ويسمح الإعلان للشركات الأجنبية حصراً بعد موافقة وزارتي النفط والاقتصاد بالإدخال المؤقت للنفط الخام وتكريره ثم إعادة تصدير المشتقات الناتجة عنه وفق الأسس والضوابط الواردة في دفتر النفط الخاصة، مع إمكانية شراء تلك المشتقات النفطية والزامية للسوق المحلية حسب الحاجة ودون التزام، وتقوم المؤسسة العامة للتكرير والتوزيع بتحديد الكميات الفائضة



من الطاقة التكريرية بالتنسيق مع مصفاتي بانياس وحمص بشكل شهري، وتلتزم الشركة الموردة بإدخال النفط الخام إلى خزانات المصفاتين وتحمل قيمة النفط وبنفقات النقل والرسوم والضرائب كافة حتى وصول النفط إلى خزانات المصفاة، وسوف يخضع تنفيذ العقد لجهة كمية النفط الموردة وتوقيتها قبل وبعد التفريغ لإشراف شركة مراقبة عالمية محايدة باتفاق الطرفين.

هذا وبلغت كمية الخامات المكرر في مصفاتي حمص وبانياس خلال الربع الأول من العام الحالي ١,٣٠٥ مليون طن على حين بلغت كمية المشتقات النفطية المنتجة ١,٢٩٤ مليون طن متري على حين بلغت مبيعات المصافي ١,٢٦٩ مليون طن متري بقيمة ٩٦,٦٩٧ مليار ليرة سورية.

وكان وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس قد أوضح في تصريح له «الوطن» أن الوزارة تدرس عروضاً من شركة روسية لاستيراد النفط الخام على نفقتها وتكريره ضمن مصافي النفط السورية، مؤكداً أنه تم وضع ضوابط لهذه العملية بحيث تحقق عائدات بالقطع الأجنبي للحكومة مقابل أجر تحصل عليه المصافي يقارب الأجر العالمي لتكرير النفط والعمل على الأجنبية.

وأجاز الإعلان استلام كميات من المشتقات النفطية عيناً مقابل أجور التكرير من المستثمر في حال حاجة شركة محروقات، وذلك بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي ومكتب تسويق النفط، ولا يسمح للمستثمر ببيع المنتجات النفطية في السوق المحلية، كما لا يحق للمستثمر بأي حال من الأحوال التخلل المباشر أو غير المباشر بإدارة عمليات التكرير والتخزين والترحيل التي تقوم بها المصفاة.



مدير عام الصوامع له «الوطن»؛

## مليوناً طن حبوب الطاقة الاستيعابية للصوامع الحالية ونسعى لزيادتها

الوطن

كشف مدير عام الشركة العامة لصوامع الحبوب عبد الطيف الأمين له «الوطن» أن الطاقة الاستيعابية الحالية للصوامع تبلغ ٢ مليون طن، أما أن يتم استلام هذه الكمية من الفلاحين خلال الموسم الحالي. علماً بأن وزارة الزراعة قدرت إنتاج هذا الموسم بحوالي ٣ ملايين طن قمح و ١,٣ مليون طن شعير، وتم رصد مبلغ ١٠٠ مليار ليرة سورية من الحكومة لشراء الحبوب.

ويشار إلى أن عدد الصوامع الموجودة في سورية يبلغ ٣٢ صومعة بطاقة تخزينية تصل إلى ٣,٥ ملايين طن وهناك سعي لزيادة هذه الطاقة عن طريق تأهيل صوامع جديدة.

وفي تصريحه له «الوطن» أشار مدير الصوامع إلى وجود خطة لدى الشركة لإنشاء صومعة في ريف دمشق، كانت مقررة في المنطقة الشرقية، إلا أن الظروف الراهنة اقتضت أن تكون في ريف دمشق بسبب الحاجة لزيادة الصوامع في دمشق وريفها.

وبين في تصريح له «الوطن» أن هناك توجيهاً من رئيس مجلس الوزراء بالإسراع لإعادة تأهيل صومعة اللدنية بعد أن تم الإعانة لنقلها من وصاية وزارة النقل إلى وصاية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والأآن توجد دراسة ومتابعة من وزارة التجارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة النقل من أجل إعادة الصومعة للعمل بالشكل الأمثل وهي تحتاج إلى صيانة كبيرة وسيتم ذلك على حساب الشركة من خلال الخطة الاستثمارية للشركة بعد نقل صومعة وأشار إلى أن الشركة وضعت مشروع إعادة تأهيل صومعة عدرا من أولويات أعمال الإصلاح حيث تعرضت هذه الصومعة لأعمال تخريبية من

المجموعات المسلحة أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة في الصومعة، فتم رصد مبلغ ٧٠٠ مليون ليرة من رئاسة مجلس الوزراء لإعادة تشغيل واستثمار الصومعة، كما قامت الشركة بالتعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد الدراسة اللازمة من أجل صيانة الصومعة وإعادةها للعمل، وهناك تدارس بين مؤسسة الإسكان العسكرية وشركة الصوامع لإبرام عقد لوضع الصومعة في الخدمة بعد تنفيذ كل ما يلزم من المؤسسة المذكورة وقريبا سيتم البدء والمباشرة بالعمل في الموقع.

كما تم الانتهاء من ترميم صومعة السبينة التي تعرضت لأضرار جزئية وبكلفة ٤٠ مليون ليرة وعادت للعمل حالياً بكامل طاقتها.

وفيما يخص توسيع الصوامع القائمة أشار الأمين إلى استلام المرحلة الثالثة من مشروع دراسة صومعتي تل بيدر في الحسكة ومعردس في حماة وفق العقد المبرم مع الشركة العامة للدراسات ونسبة الإنجاز الحالي ٢٧٪ واليوم أصبح العمل في طور تدقيق المرحلة الرابعة التي تشكل ٥٠٪ مع العلم أن الاعتماد المرصود يقدر بحوال ٣٠٠ مليون ليرة.

وأوضح أن هذه الصوامع تتركز في المنطقة الشرقية والتي تتسوعب صوامعها نحو مليون طن فيوجد في الحسكة ثنائي صوامع وفي دير الزور صومعة وفي محافظة الرقة ٤ صوامع وفي حلب خمس صوامع وإدلب ثلاث صوامع وحماة اثنتان أما صومعة فوجد فيها ثلاث صوامع وفي طرطوس صومعة واحدة وفي دمشق وريفها ثلاث صوامع أما درعا فيوجد فيها صومعتان وهناك قسم من هذه الصوامع يصل لحوالي النصف ويتركز في محافظات الرقة وحلب وإدلب ودير الزور خارج الخدمة بسبب الظروف الأمنية.

## شاورما فاسدة ومخلل غير صالح للاستهلاك البشري في ريف دمشق

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم له «الوطن»، عن ضبط العديد من المخالفات التموينية الجسيمة في منطقة القطيفة، أهمها ضبط معمل لإنتاج المخلل بشكل مخالف للمواصفات الإنتاجية ومطعم شاورما يستخدم لحوماً فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري حيث تم إغلاق المحل وختمه بالشمع الأحمر وتحویل المخالف إلى القضاء موجداً إضافة إلى ضبط وإغلاق مستودع يحتوي على مواد غذائية منتهية الصلاحية.

وبين السالم أنه تم أمس تسيير ٤ دوريات تموينية تشتمل على أفضل المراقبين إلى منطقة القطيفة لمراقبة السوق وسير الأسعار وسحب عينات عشوائية حيث تم تواجدها الدوريات في كل أسواق وفعاليات المنطقة وكان التركيز على المواد الغذائية والخضار والفواكه واللحوم ومحال البوالة والأفغان والمؤسسات الاستهلاكية.

وكانت حصيلة هذه الدوريات نحو ٤٢ ضبطاً منها إغلاقان أحدهما بحق محل لبيع لحوم الأغنام والعجل كان يعمل على خلط اللحوم المعروضة للبيع مع لحوم مجمدة إضافة إلى إغلاق محل لبيع البوالة بسبب استخدامه ل مواد منتهية الصلاحية وتنتظم ٥ ضبوط بحق بائعي خضار وفواكه وضبط بحق المؤسسة الاستهلاكية لعدم الإعلان عن أسعار بعض المواد المعروضة.

كما أوضح أن المديرية مستمرة بتنفيذ حملات مشتركة مع مديرية تموين دمشق وأن هذه الحملات والدوريات حققت نجاحاً خلال الفترة الماضية لجهة ضبط الأسواق وتكثيف الرقابة وتطعيم الدوريات بعناصر منتشرة من المديرين وهو يفيد بإبخال مراقبين جدد إلى مناطق وأسواق جديدة.

وفي نفس السياق كشف التقرير الأسبوعي الصادر عن المديرية أن عدد الضبوط بلغ خلال الأسبوع الماضي ٢١٧ ضبطاً منها ١٨٦ ضبطاً علنياً و٣١ عبئة مواد غذائية وغير غذائية وأن عدد الضبوط النوعية بلغ ١٧ ضبطاً شملت التجار بالمحروقات والمواد المنتهية الصلاحية وخطت للحوم كما سجل التقرير ٤ إغلاقات بحق فعاليات مخالفة وإحالة مخالفين موجوداً للقضاء و٨١ ضبطاً بحق مخالفين لعدم الإعلان عن الأسعار أو خدمات خاصة في المطاعم وضبط ٧ مخالفة عدم إبراز أو تداول للفواير و١٧ ضبطاً بحق مخالفين للبيع بسعر زائد.

## نظام دائم لرصد أمن الأسرة السورية الغذائي

علي محمود سليمان



ومن جهة أخرى يقوم المكتب المركزي للإحصاء باستكمال العمل على مشروع تقرير حالة السكان في سورية ٢٠١٤. حيث يقوم بتنفيذ مسح منم لتقرير حالة السكان بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة، بهدف تشخيص الحالة السكانية وتحدياتها الرئيسية لمفهوم تنموي متكامل يشمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، ودراسة آثار الأزمة على السكان وتفاعلها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، بما في ذلك التوزيع الجغرافي للسكان، والخصائص الديموغرافية، والحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى الظروف المعاشية والعلاقات الاجتماعية. ل يتم من خلال المسح التعرف على وضع الخدمات والبنى التحتية بشكل عام وفعالية المؤسسات المعنية، ليصار إلى اقتراح سياسات سكانية في إطار تنموي متكامل تتجاوز آثار الأزمة.

وقعت هيئة التخطيط والتعاون الدولي مذكرة تفاهم مع المكتب المركزي للإحصاء لتنفيذ مسح تقييم الأمن الغذائي السوري في سورية، بهدف الحفاظ على الأمن الغذائي للمواطن وتعزيز فهم تأثير الأزمة على حالة الأمن الغذائي للأسر المتضررة، وتحديد وتطوير استجابات التعافي المناسبة لدعم الأسر في تأسيس أو إعادة تأسيس سبل العيش لتحسين الأمن الغذائي.

سوف تتضمن آلية العمل وفقاً لمذكرة التفاهم إنشاء نظام دائم لرصد الأمن الغذائي السوري، وإجراء مسح أساس لمدة ستة أشهر يليه مسوحات دورية بواقع أربعة أشهر لكل مسح تغطي ٨ آلاف عبئة بهدف تحديث البيانات دورياً في المحافظات السورية، حيث سيتم المسح بشكل ميداني ابتداءً من ١٦/٥/٢٠١٥.

والمطلوب.

وفي سياق متصل يقوم المكتب المركزي الوطني للمعونة الاجتماعية، بهدف الوقوف على الواقع الراهن في المحافظات السورية، ولحظ حجم التغيرات الناتجة عن الأزمة، بالإضافة إلى تقييم الواقع الجغرافي الذي تغير بشكل جذري في بعض المحافظات، والواقع الاجتماعي المترتب على ذلك، وتقييم الأضرار المادية المباشرة وغير المباشرة لهذه المواقع، ومن ثم إعداد خريطة مكانية مزودة بقرارات وإمكانات المواقع السورية، بما يساهم بوضع رؤية جديدة للعمل

## ٤٢ شركة وطنية وأجنبية تشارك في «السوريون يبنون سورية» عرنوس: نعمل على تهيئة الأرضية الملائمة لإعادة الأعمار

الوطن

أكد وزير الأشغال العامة حسن عرنوس أن الجهات الحكومية بما فيها وزارة الأشغال بالإضافة إلى الفعاليات الاقتصادية والتجارية تحت الخطأ تهيئة الأرضية الملائمة لعملية إعادة الإعمار. وجاء ذلك خلال افتتاحه معرض إعادة الإعمار في سورية بمشاركة ٤٢ شركة وطنية وأجنبية التي تنظمه المؤسسة السورية الدولية للتسويق بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة ودعم من اتحاد غرف التجارة السورية تحت عنوان «السوريون يبنون سورية».

وبين الوزير عرنوس أن المعرض يقدم مضافة على صعيد الأعمال في مجال تقانات البناء والتشييد السريع حيث يتيح للشركات العامة والخاصة الاطلاع عن كنب على فرص الاستثمار والعمل في سورية في هذا القطاع.

ولفت إلى أن المعرض والمشاركات تتصف بالطابع المتطور وبطبيعتها التي توابك العصر، بما يتضمن من تقنيات وتجهيزات حديثة خاصة بالبناء والتشييد السريع والطاقة البديلة، خاصة بعملية البناء والإعمار، ولبلى احتياجاتها، الأمر الذي يشير إلى تعافي البلد، وخاصة بمشاركة الكثير من الشركات الأجنبية والعالمية، المستعدة للتحول في عملية الإعمار.

ونوه إلى أن من وقع إلى جانب سورية سيكون شركا أساسيا في عملية الإعمار خاصة أن الشركات العارضة الأجنبية تضم كوادر سورية باختصاصات مميزة.

ويشارك في المعرض شركات من الصين والنمسا وكوريا الجنوبية وعدد من الشركات الأجنبية إلى جانب الشركات الوطنية لتلبية متطلبات إعادة الإعمار وجذب التقنيات ورسم ملامح إستراتيجية العمل للمرحلة القادمة. ويتضمن المعرض خدمات البناء والإنشاء والخدمات القارية والهندسية والإسكان الداخلي والخارجي والطاقة والقوى المحركة والاستشارات الفنية والبنى التحتية والتجهيزات والبنوك وشركات التأمين. ويرافق المعرض محاضرات تخصصية حول تطوير أدوات الإنتاج حول الطاقة البديلة والتقنيات الحديثة في الربط الشبكي وتقنيات الإنارة البديلة وتجربة للشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية في الكشف عن الأبنية المتضررة ومقاييم ومبادئ أساسية في التصميم الزلزالي.

## مدير عام السورية للتأمين له «الوطن»؛

## ظلمنا كثيراً خدمةً للقطاع الخاص.. ومن نقل الإدارة من دمشق إلى حمص

علاء أوسي

في السوق التأميني لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ حيث بلغت ٥٧٪ من السوق».

## منافسة أم سحب للمحفظة التأمينية

وأوضح مشعل أن نظرة المؤسسة كانت دائماً إيجابية إلى المنافسة مع الشركات الخاصة بهدف تطوير السوق التأميني، حيث كانت المؤسسة مترشدة للاتحاد السوري لشركات التأمين منذ إنشائه وعملت على تطويره وتشجيع الشركات الخاصة لإنتاج قيمة مضافة للسوق التأميني من خلال منتجات جديدة واليات عمل أكثر مرونة وانسجاماً مع سوق التأمين. وأضاف: «المنافسة لا تعني البحث عن سحب محفظة المؤسسة لمصلحة الشركات الخاصة، وخاصة التأمين على ممتلكات وعناصر القطاع العام وهذا ما نحن ضده، ولا تعني أيضاً البحث عن مطارح التأمين الجيدة لدى المؤسسة ومحاولة استمالتها وإيقاع مطارح التأمين الخطرة للمؤسسة، مؤكداً «نضع وننادي دائماً بإنشاء تجمع تأميني لغاسمة المخاطر بطريقة تضمن حقوق الجميع وليس فقط إزاحة المؤسسة عن سوق التأمين وإبعادها كما حدث عام ٢٠١١ لأنها الأكبر في سوق التأمين»، لافتاً إلى السعي حالياً لتوحيد الأليات والإجراءات من خلال الاتحاد السوري لشركات التأمين وتنظيم السوق التأميني.

## تهييش للمؤسسة

ولدى سؤاله عن وجود اتفاق سري بين أصحاب المصالح للتضييق على عمل المؤسسة وتحييها في السوق لمصلحة القطاع الخاص، لم يرد مشعل إلقاء اللوم على أحد ولا الذهاب إلى هذا الحد من التشكيك، مؤكداً أن المؤسسة ظلمت كثيراً خدمة للقطاع الخاص، حيث عانت من فترات طويلة من

بتمتعات التأمين الإلزامي لدى مديريات النقل للمركبات والآليات السورية الحاملة لوحات محلية، والتي نظمت عملية إصدار العقود بين جميع شركات التأمين حيث تولى الاتحاد السوري عملية الإصدار وتوزيع حصص الإصدار للعقود على الشركات العاملة بالقطر وفق نسب اعتمدت من قبله.

وعزا اتباع هذه الطريقة للخلافات التي نشبت بين الشركات سابقاً لسوء آلية الإصدار لدى البعض منها والمنافسة غير النزيهة لديهم بإعطاء عمولات على الإصدار واستخدام مروجين غير قانونيين بعملية تسويق إصدار العقود مما انعكس سلباً على باقي الشركات ومنها المؤسسة العامة السورية للتأمين. إضافة لإصدار الشركات الخاصة على ممارسة حقها بإصدار هذا النوع من العقود كحصص لها في سوق التأمين والتي لا يمكنها المجازة بهذا الأسلوب.

وبين أن إيرادات المؤسسة كانت تصل لقرابة ٥ مليارات ليرة سنوياً قبل إحداث الاتفاقية في ٢٠٠٨، ولكنها انخفضت لقرابة ١,٤ مليار في ٢٠١٠، وحقاً تتراوح بين ١,٢-١,٥ مليار ليرة سنوياً، حيث تتراوح حصة المؤسسة من التأمين الإلزامي ما بين ٢٥-٣٠٪ من العقود المصدرة، وتوزع باقي النسبة على كافة الشركات الخاصة، كما يحصل الاتحاد السوري لشركات التأمين على نسبة ٧,٥ من البذلات الصافية التي يحصلها في مجمل التجمعات المصدرة للعقود مقابل إدارته لهذه التجمعات متضمناً قيمة المطبوعات والمصاريف الإدارية المختلفة والأجور، ويقوم الاتحاد أثناء إصداره للعقود بتوزيع الأخطار الكبيرة للمركبات (كالمصاريح والشاحنات والباصات...الخ) على كافة الشركات وفق نسب التوزيع المعمول بها للشركات وحسب الحصص.

فأدى لتعدد أعمالها وزيادة في الكلف التشغيلية والإدارية وضياح فرص التأمين، مشيراً إلى استنراك المؤسسة هذا الخلل فعملت على تطوير بنيتها الإدارية مؤخراً لتستجيب لهذا التشتت الإداري وإعادة هيكلة مفاصل العمل الإداري.

## لا تهاون مع الفاسدين

وعن آليات تعامل إدارة المؤسسة مع حالات التلاعب والفساد في التأمين كتزوير الضبوط للحصول على مبالغ التأمين بغير وجه حق والصفقات المشبوهة وغيرها، أكد مشعل أن هذه الحالات موجودة مع وجود التأمين نفسه، وتقوم المؤسسة بتميز حالات التلاعب والغش حسب نوع التأمين فمنها ما ينتهي إلى القضاء المختص وتسترد الأموال أصولاً، وهناك حالات تحال إلى الجهات المختصة ليصار إلى التحقيق فيها، ومنها مجال إلى الجهات الرقابية للتدقيق فيه، ولفتح إلى متابعة الشبهات التي تدور حول البعض الموظفين ويتم إقصاء المسيء ومعاقبته أصولاً.

ولفت إلى عمل المؤسسة حالياً على وضع دليل لسوء الاستخدام ليصار إلى إقراره والعمل به قريباً.

وبالنسبة لملاحقة ملفات الفساد القديمة أكد عدم التهاون بأموال المؤسسة وحقوقها مهما بلغ قدم الموضوع، مبيناً أنه يعمل لتدارك أخطاء الماضي وتجاوز معوقاته بخطط واثقة ومدروسة وليس بأمال زائفة.

## التأمين الإلزامي... أسرار خائبة

وفيما يتعلق بفلف التأمين الإلزامي، بين مشعل أن المؤسسة تقدرت بإصدار عقود التأمين الإلزامي لجمع صنوق المركبات العاملة في القطر حتى ٢٠١٠ نيسان ٢٠٠٩، وهو تاريخ الاتفاقية الخاصة

## الفساد موجود بوجود التأمين.. ولانتهاون مع الفاسدين

من دمشق إلى حمص بموجب المرسوم رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٥، بين مشعل أن الانتقال أدى إلى الإضرار بمصالح المؤسسة وباعمالها لأنه جاء في ظل افتتاح وتطوير سوق التأمين السوري في دمشق ودخول الشركات المنافسة، فتراجعت حصص المؤسسة من السوق واقتصرت على تأمين منشآت القطاع العام، فخسرت حصة كبيرة من سوق القطاع الخاص لتركز النشاط الاقتصادي في دمشق، وكان للانتقال أثر سلبي في إنجاز معاملات المؤمن لهم، ومستحقات شركات إدارة التفقات الطبية، وبالتالي مقدمو الخدمة الطبية، وحتى بعد إنجاز الميزانيات في وقتها بسبب تشتت العمل بين المحافظتين والنقص الكبير في الملفات الجارية ترميمها.

ومن ناحية أخرى أدى الانتقال –بحسب مشعل– إلى تشتت إدارات المؤسسة بين دمشق وحمص،



التجميع وعدم تجديد كوادرها، ونقل إدارتها إلى حمص وإبعادها عن مركز سوق التأمين، ورفدها بكوادر غير متخصصة من الدوائر الإدارية الأخرى، واستمالة عناصرها الجيدة للعمل في القطاع الخاص، وتعدد الجهات الرقابية عليها في حين ترك القطاع الخاص دون رقيب، ما ساهم في تهييش دورها في سوق التأمين السوري، وتراجع ألياتها وحصصها من السوق التأمينية السورية.

إضافة إلى ذلك قرار إعادة توزيع حصص التأمين الإلزامي بين الشركات العاملة في سوق التأمين مؤكداً تمكن المؤسسة الاستجابية لتطلبات المنافسة والوقوف في وجه أي جهة حاولت المساس بحفظته وبدورها في سوق التأمين.

## الإدارة بين دمشق وحمص

فيما يتعلق بنقل مقر الإدارة العامة للمؤسسة